المحور الرابع:مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا بعد الانفصال

أولا: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

في صدمة للعالم، حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن عباءة الاتحاد الأوروبي بنسبة 52%، بعد حملة هيمنت عليها الهجرة والاقتصاد، كدوافع قدّمها معسكر المعارضين للبقاء لمواطنيهم، كي يضعوها في الاعتبار أثناء ذهابهم للاستفتاء التاريخي.، وفيما يأتي أبرز أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

- ✓ **الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا:** وهى أهم أسباب الصراخ البريطانى فى وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبى إلى سوق العمل البريطانى واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائمًا تقابل برفض أوروبى، لأن بند حرية انتقال الأفراد فى اتفاقية شينجن تعد واحدًا من أهم بنود النادى الأوروبى، هذا فضلًا عن التذمر البريطانى من العمالة الأوروبية.
- ✓ **التذمر من الرسوم الأوروبية**: الاتحاد الأوروبى كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التى تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز فى موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التى تثقل كاهل خزينتها التى يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترلينى يوميا.
- ✓ **الافتقار إلى الديمقراطية**: بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبى يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها فى النظام البريطانى ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التى يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبى المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.
- ✓ **إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة:** فى ظل التحديات الجيوسياسية التى تحيط بالاتحاد الأوروبى، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى فى الأذهان، خاصة للتصدى لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التهديات، فضلا عن استعادة وضع الكتلة فى السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتن فى الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.
- ✓ **التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية**: فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى يحرر الجسم القضائي من أحكام القيود القانونية، خاصة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.
- ✓ **أزمة اللاجئين**: والتى بدأت تهد كاهل الحكومة البريطانية وتشكل عبئًا كبيرا عليها.
- ✓ **الخوف من الإرهاب** : زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.
- ✓ **المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد** : استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء ، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حاليا إلى الدول الأوروبية.
- ✓ **تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ(19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي**: إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قِبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

✓ **التوفير المالي للصحة والتعليم**: هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350مليون جنيه إسترليني (480 مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى، كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

✓ **التجارة الحرة:** قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصورا عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سببا كافيا لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة

✓ **النفوذ الدولي:**يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية، ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون، الذي قال في المناظرة الأخيرة التي نظمتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، "حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي".

✓ **الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية**:الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، وتوقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان البريطاني، جعلته يتأمل خيراً على الأصعدة كافة، خاصة أن بعض القوانين الداخلية في حاجة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي ما يحول دون إقرارها.

✓ **التحديات الاقتصادية والازمة العالمية**: خلال العقد المنصرم عاشت الاقتصادات الكبرى أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى الان، طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمو السياسات المالية حول العالم شابها الكثير من عدم الكفاءة،فشل الاتحاد الاوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الاوروبي (ECB) في حل معظلات هيكلية في الاقتصادات الاوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا الى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول الى أهداف نمو اسعار المستهلكين (التضخم) الى مستويات 2%، كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها.

✓ **التفاوت في الاداء الاقتصادي**: حين فشل الاتحاد الاوروبي في تمكين الدول الصغيرة او ما يسمى بـ"الاسواق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع اعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في اوروبا الغربية الثرية وبالاخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جدا، من جانب اخر كيف يمكن ان يتشارك الالمان الكادحين مع القبرصيين الكسالى في عملة واحدة وسياسة مالية واحدة؟ هذا غير منصف بالمرة، هذا التفاوت تسبب في تفاوت في التعامل، وقد شاهدنا كيف تعرضت اليونان كأمة وتاريخ الى إذلال غير مسبوق بين فيفري واغسطس 2015 من أجل حفنة من المساعدات المالية، لا احد يطمح بمثل هكذا معاملة اطلاقا.

✓ **النموذج السويسري:** سويسرا بلد ليس عضوا في الاتحاد الاوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي وناتجا إجماليا محليا أفضل من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة اقل من المملكة المتحدة وعملة أقوى من الجنيه الاسترليني، فأراد الناخب البريطاني تجريب النموذج السويسري.

ثانيا: اتفاقية البريكست

كان من المقرر أن يحصل بريكست (تعبير بريكست هو اختصار للكلمتين الإنجليزيتين (British Exit) واللتين تعنيان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) في الـ 29 مارس 2019 بعد مرور سنتين على تفعيل رئيسة الحكومة السابقة تيريزا ماي المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي وبدء عملية الخروج رسميا بما فيها بدء التفاوض حول اتفاق للخروج، ولكن موعد بريكست أجل عدة مرات، حيث أنه في الـ25 من نوفمبر 2018 صادق رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعون في بروكسيل بالإجماع على مسودة اتفاق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، التي توصل لها المفاوضون من الطرفين بعد 17 شهرا من المفاوضات الشاقة، ولكن نواب مجلس العموم البريطاني رفضوه ثلاث مرات، تضمنت الصفقة اتفاقا ملزما للانسحاب يحدد شروط "الطلاق" بين الطرفين، كما تضمنت اعلانا سياسيا غير ملزم يحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بينهما، وشمل اتفاق الانسحاب طيفا واسعا من المواضيع منها:

1. **اتفاق رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي:**

✓ **حقوق المواطنين**: الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون الأوروبيون (يبلغ عددهم حوالي مليون مهاجر)المقيمون في بريطانيا وحقوق المواطنين البريطانيين(3 مليون مهاجر) المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي،

✓ **التسوية المالية**: وقدر المبلغ الذي ينبغي على بريطانيا دفعه للاتحاد الأوروبي بحوالي 39 مليار جنيه استرليني.

✓ **ضمانات خاصة حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية**: فالحدود الإيرلندية هي الحدود البرية الوحيدة الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حيث تمتد على طول 500 كم وتشق الجزيرة الإيرلندية بأكملها، ويمر من خلالها 200 طريق، ما يجعل عدد المعابر الحدودية على طولها يفوق عدد المعابر الحدودية على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي، ومن هنا تبرز صعوبة بل استحالة مراقبة هذه الحدود كليا، وفي استفتاء 23 يونيو 2016 صوت 56% من الإيرلنديين الشماليين لصالح البقاء ضمن الاتحاد الاوروبي، إذ أن 31% من صادرات إيرلندا الشمالية موجهة لجمهورية إيرلندا، إضافة إلى أن نحو 30 ألف شخص يعبرون الحدود يوميا في الاتجاهين.

وينص البروتوكول الخاص بالحدود الإيرلندية المدرج ضمن اتفاق الخروج، على أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل لتفادي العودة إلى حدود مادية صلبة في إيرلندا بنهاية الفترة الانتقالية ، فإن آلية أطلق عليها "شبكة أمان" ستطبق مباشرة، ووفقا لهذه الاتفاقية تحول إيرلندا الشمالية إلى "منطقة جمركية واحدة" تبقى فيها سارية حرية عبور السلع المسموح بها من الاتحاد الأوروبي، بدون تطبيق أي رسوم جمركية أو أنظمة للحصص على السلع الصناعية و الزراعية. لكن هذا الاتحاد الجمركي سيقوم بمنع المملكة المتحدة من التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة لتبادل السلع مع أي دول أخرى باستثناء الاتحاد الأوروبي، وذلك لمنع دخول البضائع إلى السوق الأوروبية من دولة ثالثة تستغل هذا الوضع التفضيلي عبر إيرلندا الشمالية، الا ان البرلمان البريطاني رفض قطعيا أن يكون لإيرلندا الشمالية أي وضعية استثنائية بمعزل عن باقي مناطق المملكة المتحدة، كما يعتبر النواب المؤيدون للخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق أن "شبكة الأمان"، لا تعدو كونها تدخلا أوروبيا في الشأن السياسي الداخلي البريطاني، وفي الـ 15 من جانفي 2019، رفض مجلس العموم البريطاني بأغلبية كبيرة الاتفاق الذي توصلت له تيريزا ماي للخروج من الاتحاد بـ432 نائب ضد الاتفاق مقابل 202 مع، فيما اعتبر أسوأ هزيمة سياسية تُمنى بها حكومة في تاريخ بريطانيا.

وبالتالي يمكن القول أن السبب الرئيسي وراء رفض العديد من النواب المحافظين ونواب الحزب الاتحادي الديمقراطي (الحزب البروتستانتي الرئيسي في إيرلندا الشمالية الذي يدعم حكومة المحافظين) لاتفاق البريكست هو موضوع الترتيبات التي يتضمنها الاتفاق حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية، ففي الوقت الحاضر لا توجد أي نقاط حدود أو حواجز أو أي اجراءات لتفتيش المسافرين والبضائع التي تعبر الحدود بين جزئي جزيرة إيرلندا ، وتضمن اتفاق الخروج الذي أبرمته حكومة ماي مع الاتحاد الأوروبي ضمانات باستمرار هذا الوضع حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد. وتدخل هذه الاجراءات حيّز التنفيذ فقط في حالة اخفاق الطرفين في التوصل بسرعة إلى اتفاق شامل للتجارة الحرة. ومن شأنها إبقاء بريطانيا ضمن وحدة الجمارك الأوروبية، وإبقاء إيرلندا الشمالية ضمن بعض من شروط السوق الأوروبية الموحدة.

ويقول منتقدون إن منح إيرلندا الشمالية وضعا مختلفا قد يهدد كيان المملكة المتحدة، ويخشون من أن تكتسب هذه الاجراءات صفة الديمومة، ولكن مؤيدي الاجراءات يقولون إنها ضرورية لضمان السلم في إيرلندا الشمالية.

2. اتفاق 24 ديسمبر 2020

أدت أشهر من المفاوضات المتوترة والتي غالبًا ما كانت صعبة، إلى تقليص الخلافات بين الجانبين تدريجياً إلى ثلاث قضايا رئيسية: اتفاقية التجارة و**قواعد المنافسة العادلة، آليات حل النزاعات المستقبلية وحقوق الصيد**. وظلت حقوق قوارب الاتحاد الأوروبي في الصيد بشباك الجر في المياه البريطانية العقبة الأخيرة قبل حلها.

وقد تخوفت الحكومة البريطانية من الخروج الفوضوي وبدون اتفاق من الاتحاد الاوروبي، حيث أقرت أنه من المرجح أن يؤدي ذلك إلى جمود في موانئ بريطانيا ونقص مؤقت في بعض السلع وخاصة الأدوية (خوف من نقص الامدادات من الأدوية وخاصة في ظل الأزمة الصحية التي تعاني منها دول العالم) وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية .

- ✓ **اتفاقية التجارة والتعاون وقواعد المنافسة العادلة**

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لبريطانيا بحجم تبادل تجاري بلغ 906 مليارات دولار في عام 2019. وبعد أشهر من المفاوضات المتعثرة بين لندن وبروكسل، توصل الجانبان إلى اتفاق قبل نهاية العام بأسبوع، يحدد ملامح العلاقات التجارية والأمنية بعد تاريخ 31 من ديسمبر 2020، وهو آخر يوم للفترة الانتقالية وفك الارتباط، تغادر بعده بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الجمركي. ترتكز هذه الاتفاقية على القانون الدولي وليس قانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى تصفير الجانبين الرسوم الجمركية للبضائع المنتجة في بريطانيا والاتحاد الأوروبي. كما شملت الاتفاقية حصصاً صفرية على كل السلع (عدم وجود قيود على كمية السلع المتداولة) التي تتوافق مع قواعد المنشأ.

وبصفة عامة يمكن القول أن السوق الأوروبية ستكون مفتوحة أمام السلع القادمة من المملكة المتحدة دون رسوم جمركية بموجب اتفاق 24 ديسمبر 2020، مع ضرورة تقيد لندن بحزمة من الالتزامات يؤدي الإخلال بها إلى فرض عقوبات تجارية، .وبالتالي تستطيع المملكة المتحدة بموجب هذه الاتفاقية تصدير منتجاتها دون ضرائب أو حصص إلى السوق الأوروبية، والعكس صحيح. وستخضع السلع المصدرة لتصريحات وفحوص الصحة النباتية. وينص أيضا ملخص الاتفاقية التي نشرتها المفوضية الأوروبية على ضرورة توافق السلع المصدرة المعفاة من الرسوم الجمركية مع قواعد المنشأ. ونتيجة لذلك، لن تتمكن بريطانيا من إعادة تصدير المنتجات البحرية إلى الاتحاد الأوروبي من بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومقابل الوصول المجاني إلى السوق الأوروبية وقّعت بريطانيا سلسلة من الالتزامات للحفاظ على مستوى عال من الحماية في مجالات مثل احترام البيئة ومكافحة تغير المناخ والحقوق الاجتماعية وقانون العمل والشفافية الضريبية ومساعدة الدولة-

الاعانات-، وذلك بهدف ضمان الحفاظ على شروط المنافسة المنصفة. وفي حال أخلّ أحد الطرفين بالتزاماته فالاتفاقية تنص على إمكانية فرض عقوبات تجارية.

وأُسس "مجلس شراكة" لضمان التنفيذ السليم للاتفاقية، حيث ستكون المنازعات موضوع تحكيم ولن تبت فيها محكمة العدل الأوروبية .

- ✓ **حقوق الصيد والوصول إلى المياه الإقليمية البريطانية**

وظل ملف حقوق الصيد في المياه الإقليمية البريطانية موضوعاً خلافياً وله جذور من التوترات بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من المساهمة المتواضعة لقطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي البريطاني سنوياً والذي لا يتجاوز الـ0.2 في المئة. ويشغل هذا القطاع نحو 12,000 عامل، بينما تظل قضية الصيد سياسية بامتياز، وكانت قضية مفتاحية في حملة الخروج من الاتحاد الأوروبي بدعوى السيطرة والسيادة على المياه الإقليمية البريطانية. وسعت بريطانيا للسيطرة على 200 ميل بحري وحصة من الصيد أكبر من حصة أساطيل الصيد الأوروبية. وتتمع بريطانيا بسواحل صيد هي الأكبر مقارنةً ببقية دول الاتحاد الأوروبي، لكن إحداها، تحديداً فرنسا، تتمتع بحصة صيد أكبر، ولهذا السبب كان الموقف الفرنسي الأكثر تشدداً في مرحلة المفاوضات. ونصّ الاتفاق على احتفاظ الاتحاد الأوروبي بإمكانية الوصول إلى المياه البريطانية لمدة خمس سنوات ونصف مع خفض حصته من الصيد بنسبة 25 في المئة.

وقد قدمت بريطانيا تنازلات حول مصايد الأسماك فى الساعات الأخيرة ما مهد الطرق أمام الاتفاق، وقد قبل جونسون رئيس الوزراء البريطاني بأن تتراجع حصة الكتلة الأوروبية من الصيد فى المياه البريطانية بنسبة 25% خلال فترة خمس سنوات ونصف وبمعنى أخر ضرورة تخلي الصيادين الأوروبيين تدريجيًا عن 25% من صيدهم في المياه البريطانية الممتلئة بالأسماك، أثناء المرحلة الانتقالية التي تمتد حتى جوان 2026. وبعد انتهاء المدة المحددة بموجب الاتفاق، سيكون هناك تفاوض مرة أخرى بشأن إمكانية الوصول إلى هذه المياه.وقد كانت بريطانيا تريد بالأساس تخفيضا قدره 80% على ثلاث سنوات. لكن فى الأيام الأخيرة عرضت خفضا بنسبة 30%، بينما رفض الاتحاد أأوروبى خفضا أكثر من 25.%.

- ✓ **تجارة الخدمات**

لا يحدد نص الاتفاقية الشروط التي تُمكّن الشركات البريطانية من العمل في القطاع المالي داخل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بعد فقدان جواز السفر المالي المهم جدا بالنسبة للندن، مما يشير إلى أن هذه المسألة ستكون محل نقاش في اتفاق آخر.وبوجه عام، يمثل القطاع المالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة، وبهذا تعد لندن المركز المالي الرائد في أوروبا.

- ✓ **انهاء دورمحكمة العدل الاوروبية في فض النزاع بين الطرفين**

إنهاء دور محكمة العدل الأوروبية في أي نزاع ينشأ بين الجانبين مستقبلا والاحتكام إلى نظام لحل المنازعات التجارية وفقا للقانون الدولي –المنظمة العالمية للتجارة- بدلا من القانون الأوروبي، واتفاق على قواعد المنافسة وحقوق العمال.

ثالثا: ماذا سيتغيربعد البريكست

- ➢ خروج بريطانيا العظمى- ويلز، انجلترا واسكتلندا – من الاتحاد الجمركي والسوق الأوروبية المشتركة.
- ➢ بقاء ايرلندا الشمالية في الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الأوروبية؛
- ➢ فحص البضائع القادمة من بريطانيا ومراقبتها في موانئ ايرلندا الشمالية؛
- ➢ زيادة كبيرة في الاجراءات البيروقراطية والاجراءات غير الجمركية وغيرها من العراقيل الجديدة أمام التبادل التجاري ، حيث ستخضع السلع المصدرة(البريطانية) إلى الاتحاد الاوروبي لتصريحات وفحوص الصحة النباتية، مما سيؤدي إلى إضافة بعض

الإجراءات الروتينية على الحدود، ومن ثم تضخيم التكلفة بالنسبة للشركات، مع ضرورة توافق السلع المصدرة المعفاة من الرسوم الجمركية مع قواعد المنشأ؛

- تصريح المسافرين البريطانيين في موانئ ايرلندا الشمالية عن أي مبالغ نقدية قدرها 10 ألاف يوروأو أكثر؛
- وجوب الحصول على تأمين سفر شامل للبريطانيين؛
- عدم قدرة بريطانيا على لوصول التلقائي إلى قواعد البيانات الأمنية للإتحاد الاوروبي، حيث يمكنها الوصول إليها فقط إذا طلبت ذلك؛
- بريطانيا لن تكون عضوا في اليوروبول
- حرمان البريطانيون أيضا من المشاركة في برنامج التبادل "إيراسموس"-برنامج تعليمي-.
- لم يعد بإمكان الأوروبيين الاستقرار والعمل بحرية في المملكة المتحدة، والعكس ينطبق على البريطانيين في أوروبا.
- أن يكون جواز السفر البريطاني إلى الاتحاد الاوروبي على الأقل صالح لمدة 6 أشهر
- رسوم تجوال اضافية على خدمة الهاتف:سيكون لمشغلي الهاتف الأوروبيين مرة أخرى الحق في فرض رسوم التجوال على المكالمات التي تُجرى من بريطانيا، وذلك في وقت يُمنع فيه فرض رسوم على المكالمات التي تُجرى من دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي بموجب لائحة أوروبية.

رابعا :سيناريوهات التكامل الاقتصادي الأوروبي بعد البريكست

1. **السيناريو الخطي**: تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الاوروبية هو احتمال مستبعد ، وخاصة أن الطرفين يحاولان تأطير تعاملاتهما التجارية والاقتصاديةمن خلال ابرام علاقات ثنائية في صالح الطرفين ويظهر ذلك جليا من خلال اتفاق 24 ديسمبر 2020وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي يستلزم الاتحاد الاوروبي اتخاذ اجراءات للتكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد والمالي وخاصة فيما يخص تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتخاد الاوروبي والتي تقدر ب12 % . وهذا سيؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة.
2. **السيناريو الاصلاحي -الاتحاد الاوروبي نحو أفاق جديد للتكامل- :** خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلا سويسرا، النرويج التي ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة ، وقد يفتح افاقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدى استعدادا لأن تكون جزءا من الاتحاد مثلا تركيا.

قد يكون «بريكست» فرصة بالنسبة لألمانيا لتزيد من نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا، إذ يسمح خروج بريطانيا بتقليل العقبات السياسية أمام برلين في تحديد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع زيادة التنسيق في العامين الأخيرين بين المانيا وفرنسا، اللتين باتتا تقودان دفة سياسات الاتحاد، وتعبّران دولياً عن مصالحه، بالنيابة عن باقي الدول الأعضاء، كما أن ألمانيا مازالت في وضع أفضل بشكل واضح من باريس لجهة قوة الاقتصاد والمال، حيث تحتل ألمانيا المرتبة الرابعة عالمياً بناتج محلي اجمالي 4.256 تريليون دولار(حسب أخر الاحصائيات)، بينما تحتل فرنسا المرتبة السابعة عالمياً، بناتج محلي قدره 2.936 تريليون دولار، مع أفضلية ألمانية في عدد من الصناعات، خصوصاً الصناعات الثقيلة.

3. **السناريو الراديكالي (تفكك الاتحاد الاوروبي بفعل أثر الدومينو):** ان القضايا الامنية المطروحة على الساحة الاوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين اضافة الى عدم نجاعة الاتحاد الاوروبي في ادارة الازمة اليونانية اضافة إلى المشاكل الصحية التي مرت بها القارة العجوز بسبب أزمة كوفيد 19 ، والتي كشفت عن محدودية دور الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمة وبطئه في الإجراءات والقرارات التي اتخاذها للتفاعل مع أزمة كورونا ، والتي كان من الممكن لو تم اتخاذها مبكرًا إنقاذ القارة العجوز من إحدى أخطر الأزمات التي واجهتها مؤخرًا. و من أهم التحفظات

التي أثيرت على أداء الاتحاد في التعامل مع الأزمة، أنه لم يثبت فعاليته في المواجهة المشتركة للوباء وتداعياته وغياب التضامن الأوروبي، حيث حاولت كل دولة حل مشاكلها منفردة ؛ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما تبنت دول الاتحاد لإجراءات يطغى عليها طابع الحمائية أكثر منه التكاملية. فقد أقرت العديد من الدول خاصة ألمانيا وفرنسا إجراءت حمائية لمواردها الطبية والصيدلانية ومنع تصديرها وتجاهل طلبات الاغاثة من العديد من الدول المتضررة كإيطاليا وصربيا، وهذا ما يجعلنا نطرح إشكالية جدوى مواصلة الدول لعضويتها في الاتحاد،.وبالتالي انفجار أزمة كورونا في القارة العجوز، كان يمكن أن يكون فرصة لتدعيم مشروع التكامل بين الدول الأوروبية، لكنه حدث العكس، حيث أن أزمة فيروس كورونا أثبتت من جديد فشل هذا التكتل. واثبتت جائحة كورونا أن الاتحاد الأوروبي لا يتعدى كونه اتحاد مالي يغيب عنه مبدأ التضامن .وهذا ما يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الاوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع شركائه التجاريين والاقتصاديين كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا .....، وأهم تحدي الان هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الاوروبية ،.وخاصة في ظل القيادة الألمانية للاتحاد الأوروبي ، والتي تواجه يوماً بعد يوم بتذمر عدد من الشركاء الأوروبيين، فقد تمكنت ألمانيا بفضل اقتصادها القوي من الهيمنة على السوق الأوروبية، وأصبحت تحتكر عدداً كبيراً من الصناعات الحيوية، وتحتل شركاتها الصدارة في عمليات التوزيع، مع انخفاض القدرة لدى الدول الأوروبية الأخرى على المنافسة، وهو ما يسمح لألمانيا فرض سياساتها، بل وجعلها مرجعية في حل الخلافات، قد تدفع العديد من الأحزاب الأوروبية نحو تبني شعارات قومية، مطالبة بسن قوانين حمائية، أو حتى الذهاب نحو المطالبة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. وبالتالي إطلاق "تأثير الدومينو" (التفاعل المتسلسل)، وقد تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة الطاقة التي يعاني منها هذا الأخير ، إلى تعرض الاقتصاد الأوروبي لانتكاسة وهذا في ظل استمرار الحرب الروسية الاوكرانية لمدة أطول .

المحور الخامس: و اقع خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

لماذا لم يتم بريكست حتى 31/ديسمبر 2020؟

كان من المقرر أن يحصل بريكست(تعبير بريكست هو اختصار للكلمتين الإنجليزيتين (British Exit) واللتين تعنيان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.) في الـ 29 من آذار / مارس 2019، بعد مرور سنتين على تفعيل رئيسة الحكومة السابقة تيريزا ماي المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي - وبدء عملية الخروج رسميا بما فيها بدء التفاوض حول اتفاق للخروج. ولكن موعد بريكست أجل مرتين .وكان الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية توصلا في نوفمبر 2018 إلى اتفاق، ولكن نواب مجلس العموم البريطاني رفضوه ثلاث مرات.

تضمنت الصفقة اتفاقا ملزما للانسحاب يحدد شروط "الطلاق" بين الطرفين، كما تضمنت اعلانا سياسيا غير ملزم يحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بينهما. وشمل اتفاق الانسحاب طيفا واسعا من المواضيع، منها:

- الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون الأوروبيون (يبلغ عددهم حوالي مليون مهاجر)المقيمون في بريطانيا وحقوق المواطنين البريطانيين(3 مليون مهاجر) المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي.
- المبلغ الذي ينبغي على بريطانيا دفعه للاتحاد الأوروبي (والذي يقدر بحوالي 39 مليار جنيه استرليني).
- ضمانات خاصة حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية.

لماذا رفض مجلس العموم اتفاق البريكست-اتفاق تيريزا ماي-؟

كان السبب الرئيسي وراء رفض العديد من النواب المحافظين ونواب الحزب الاتحادي الديمقراطي (الحزب البروتستانتي الرئيسي في إيرلندا الشمالية الذي يدعم حكومة المحافظين) هو موضوع الترتيبات التي يتضمنها الاتفاق حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية.

ففي الوقت الحاضر، لا توجد أي نقاط حدود أو حواجز أو أي اجراءات لتفتيش المسافرين والبضائع التي تعبر الحدود بين جزئي جزيرة إيرلندا. وتضمن اتفاق الخروج الذي أبرمته حكومة ماي سابقا مع الاتحاد الأوروبي ضمانات باستمرار هذا الوضع حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد.

وتدخل هذه الاجراءات حيّز التنفيذ فقط في حالة اخفاق الطرفين في التوصل بسرعة إلى اتفاق شامل للتجارة الحرة. ومن شأنها إبقاء بريطانيا ضمن وحدة الجمارك الأوروبية، وإبقاء إيرلندا الشمالية ضمن بعض من شروط السوق الأوروبية الموحدة.

ويقول منتقدون إن منح إيرلندا الشمالية وضعا مختلفا قد يهدد كيان المملكة المتحدة، ويخشون من أن تكتسب هذه الاجراءات صفة الديمومة، ولكن مؤيدي الاجراءات يقولون إنها ضرورية لضمان السلم في إيرلندا الشمالية.

ماذا عن خروج بريطانيا يوم 31اكتوبر 2019

صوت مجلس العموم البريطاني بشكل نهائي لصالح مشروع قانون يمنع خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق حيث صوت 327 نائبا لصالح مشروع القانون ، 299 نائبا كانونو معارضين ، هذه الهزيمة التي تكبدها رئيس الحكومة بوليس جونسون تحققت بفضل انشقاق 11 نائبا من حزب المحافضين .، حيث صادقت ملكة بريطانيا ايليزابت الثانية على مشروع قانون يمنع خروج بلادها من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق حيث يلزم هذا القانون رئيس الوزراء طلب تمديد بغرض التوصل الى اتفاق للخروج، حيث اتّفقت دول الاتحاد الأوروبي مع بريطانيا اليوم الاثنين (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2019) على قبول طلب لندن تأجيل انسحاب بريطانيا من التكتل حتى 31 جانفي 2020، مع ترك الباب مفتوحًا أمام احتمال حدوث أي مستجدات قبل ذلك الموعد، وفعلا بدأت الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي مدتها تقريبا سنة من 31 جانفي 2020 إلى 31ديسمبر 2020 لتصبح بريطانيا بحلول العام 2021 خارج الاتحاد الأوروبي نهائيا.

ملخص للمسار الزمني لازمة البريكست

فشلت الحكومة البريطانية في نوفمبر 2018 في قبول اتفاق الخروج ثم فشل أخر في مارس 2019 للخروج من الاتحاد الاوروربي ، وتأجيل الخروج مرة أخرى لمدة ستة أشهر (سبتمبر 2019) ، وفشل رابع في الحصول على تصويت يؤيد الخروج بدون اتفاق في 31 أكتوبر 2019 وبالتالي فشل اخر للخروج بتأجيل الخروج إلى 31 جانفي2020 لتبدأ الفترة الانتقالية المقدرة بسنة للخروج من الاتحاد الاوروبي باتفاق أو بدون اتفاق ليتم التوصل إلى اتفاق في 24 ديسمبر 2020 على طبيعة العلاقات بين الطرفين وهذا قبل اسبوع من خروج بريطانيا النهائي من الاتحاد.

مضمون المادة 16 من اتفاقية البريكست-بروتوكول إيرلندا الشمالية-

تملك أيرلندا الشمالية حدوداً مباشرة مع الاتحاد الأوروبي، عبر حدودها من جمهورية أيرلندا، وتفاوضت بريطانيا أثناء خروجها من الاتحاد على بروتوكول يتيح بشكل ما، تفادي نشوء حدود مادية بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، من خلال إبقاء الأخيرة عملياً، جزءاً من السوق الأوروبية الموحدة.لتحتفظ بذلك أيرلندا الشمالية عملياً بقدم في كلا النظامين، البريطاني والأوروبي.

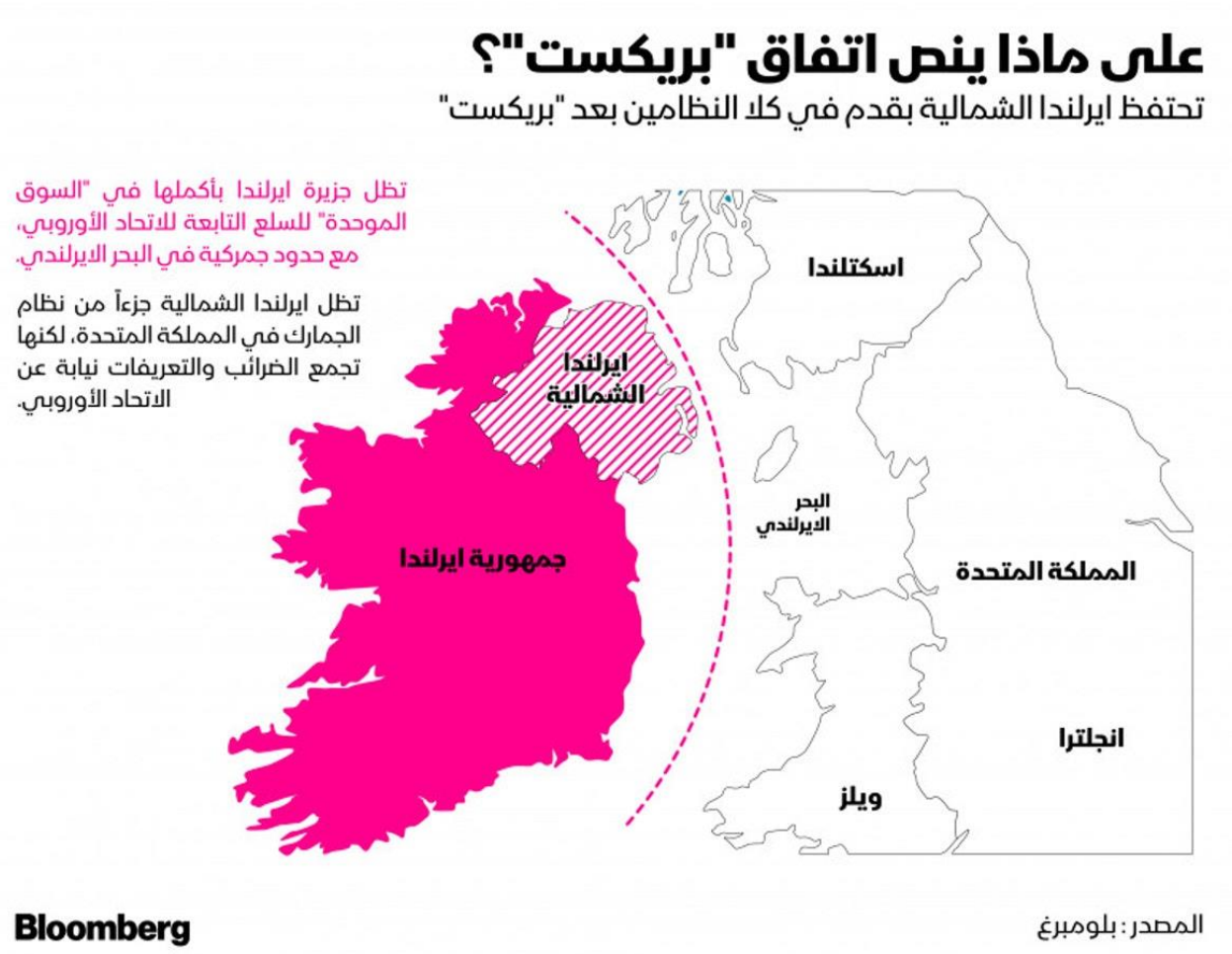

لقد جرى الاتفاق على بروتوكول إيرلندا الشمالية كجزء من صفقة "بريكست"، وقد صمم من أجل حماية اتفاق "الجمعة العظيمة" [وقع في 1998، وأنهى الاضطرابات بين إيرلندا الشمالية والجنوبية]، وذلك من خلال تجنب إقامة حدود فعلية صلبة على الجزيرة الإيرلندية.وبهدف السماح بتنقل السلع بحرية بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا وتفادي الحدود الصلبة، بقيت إيرلندا الشمالية في السوق الموحدة للسلع التابعة للاتحاد الأوروبي، من جهة، وفي سوق بريطانيا العظمى، من جهة ثانية. ونتيجة لذلك، لم تعد هناك حاجة إلى فحص السلع عند عبورها الحدود مع جمهورية إيرلندا، غير أن بعض عمليات الفحص والضبط تبقى مطلوبة على السلع التي تدخل إيرلندا الشمالية قادمة من بقية أنحاء المملكة المتحدة. بالتالي، تسبب هذا الوضع في صعوبات واجهتها بعض شركات الأعمال، إضافة إلى معارضته من قبل الأحزاب الوحدوية (المطالبة بالبقاء في المملكة المتحدة) في إيرلندا الشمالية.

وخلاصة لما سبق "المادة 16" تعتبر مصطلحاً تقنياً أطلق على فقرة في اتفاق "بريكست" [خصوصاً البروتوكول المتعلق بالحدود بين جمهورية إيرلندا و إيرلندا الشمالية] يسمح للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بتعليق أي جزء من ذلك الاتفاق يؤدي إلى "صعوبات اقتصادية أو مجتمعية أو بيئية عرضة للاستمرار، أو تؤدي إلى خروج التجارة من مسارها".